Distribution: Restricted EB 2006/88/R.18/Rev.1 14 September2006
Original: English البند 11(ب)(i) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13–14 سبتمبر/أيلول 2006

جمهورية إندونيسيا

مذكرة الرئيس

برنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية في سولاويزي الوسطى
(قرض الصندوق رقم ID-645 ومنحة رقم ID-726)

تأكيد الموافقة على تمويل البرنامج المعدل

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية قبل انعقاد الدورة إلى:

Wang Youqiong
مدير البرنامج القطري
هاتف: +39-06-5459-2076
بريد إلكتروني: w.youqiong@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: +39-06-5459-2374
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو لتأكيد موافقته على المساعدة المالية المقترح تقديمها إلى جمهورية إندونيسيا للبرنامج المعدل للتمكين الريفي والتنمية الزراعية في سولاويزي الوسطى، كما هي واردة في الوثيقة الحالية.

أولا – خلفية

1 - كان المجلس التنفيذي قد وافق في ديسمبر/كانون الأول 2004، وعلى نحو استثنائي، على تمويل قدره 22.99مليون وحدة حقوق سحب خاصة (تتألف من قرض قدره 22.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ومنحة قدرها 0.34 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) لبرنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية في محافظة سولاويزي الوسطى، والذي لم تجر بشأنه مفاوضات مع الحكومة الإندونيسية قبل نظر المجلس فيه. وأقر المجلس مقترح التمويل شريطة أن تعرض أية اختلافات هامة في الشروط التي تعرض على الحكومة وتنشأ أثناء المفاوضات، على المجلس في دورة قادمة قبل التوقيع على اتفاقية التمويل (EB 2004/83/R.24).

2 - وأدت المسائل التالية إلى طلب الحكومة تأجيل المفاوضات. أولا، جاءت إلى الحكم حكومة جديدة بشهرين قبل الموافقة على التمويل من الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2004، وقررت التجميد المؤقت لكافة أنواع الاقتراض الأجنبي إلى حين الانتهاء من استعراض الحكومة لاستراتيجيتها للاقتراض، حيث لم ينته ذلك الاستعراض إلا في يونيو/حزيران 2006. ثانيا، لم تقم جميع المقاطعات التسع المشمولة في التصميم الأصلي بتقييم الوثائق المطلوبة لوزارة المالية ليتسنى للوزارة قبول أموال الصندوق كقرض. ثالثا، لم تقبل الوزارة ترتيبات إعادة الإقراض المقترحة فيما يتعلق بمكون الائتمان، بما في ذلك إنشاء مرفق ريفي لإعادة التمويل لتحويل أموال الصندوق من الوزارة إلى المصارف المشاركة. رابعا، أشارت كل من وكالة التخطيط القومي (BAPPENAS) والوزارة إلى أن التصميم الأصلي ينقصه استثمار زراعي ملموس لفائدة فقراء المزارعين بصورة مباشرة، وأن نسبة عالية للغاية من القرض مخصصة للمساعدة التقنية من خلال المنظمات غير الحكومية و/أو مقدمي الخدمات.

3 - وبناء على طلب الحكومة، قامت بعثة لاستعراض تصميم البرنامج بزيارة إندونيسيا خلال الفترة من 8 إلى 26مايو/أيار 2006 لمعالجة قضايا التصميم بالتشاور مع أصحاب الشأن والانتهاء من صيغة التقييم لوثيقة تصميم البرنامج. وقبل وصول البعثة، تعاقد الصندوق مع خبير تحليل اقتصادي لاستعراض مقترحات المشروع التي تقدمت بها المقاطعات إلى الوزارة.

4 - وفيما يلي التغييرات الأساسية التي أدخلت على تصميم البرنامج بالاتفاق مع الحكومة وجميع أصحاب الشأن:

(أ) ستغطي منطقة البرنامج خمس مقاطعات فقط، وليس تسع مقاطعات كما اقترح في الأصل. وأكدت المقاطعات الخمس استعدادها لقبول شروط وقواعد الوزارة.

(ب) بتاريخ 29 أغسطس/آب 2006، اتخذ وزير المالية قرارا رسميا بتصنيف هذه العمليات على أنها "برنامج لا يتم فيه استرداد التكاليف". وبالتالي وطبقا للمرسوم رقم 35/KMK.07/2003، المادة 27، المادة الفرعية 3، ستقوم وزارة المالية بتحويل حصيلة قرض الصندوق إلى الحكومات المحلية المعنية على شكل منحة فرعية لتمويل البرنامج، باستثناء عنصري إدارة البرنامج وتحليل السياسات.

(ج) طلبت وزارة المالية أن تحول الأموال الائتمانية للبرنامج من خلال مصرف حكومي، بيد أنه تأكد عقب الاجتماع الختامي لبعثة استعراض تصميم البرنامج في 24 مايو/أيار 2006، أنه لا يوجد مصرف حكومي

على استعداد لتولي مهمة المصرف المنفذ. وفي ضوء هذه الأوضاع، ألغي مكون التمويل الريفي من تصميم البرنامج. غير أن البرنامج سيقدم المساندة للمجموعة المستهدفة للوصول إلى الائتمان من مقدمي خدمات التمويل الريفي الرسمية وغير الرسمية.

(د) اتفق مع الحكومة على أن يقوم مكتب التعاون الدولي بوزارة الزراعة، وليس وكالة التخطيط القومي، بتنفيذ منحة الصندوق للعمل المقترح لتحليل السياسات.

(هـ) ستنشئ وزارة الزراعة (بمرسوم وزاري) لجنة توجيهية تتولى توجيه السياسات والتنسيق تحت مسؤولية الوزارة.

(و) سيركز التصميم المعدل للبرنامج، حسبما طلبت الحكومة، على تطبيق مدخل إرشاد منخفض جديد، وتقنيات زراعية مستدامة، وأساليب ملائمة للمجموعة المستهدفة مع تمويل المدخلات التي تزود بها مجموعات المزارعين الفقراء، في شكل أموال متجددة لطائفة من أنشطة توليد الدخل وإيجاد الأصول.

(ز) سيكون موظفو إدارة البرنامج موظفين حكوميين، وليس مزيجا من الموظفين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية و/أو مقدمي الخدمات كما توخى التصميم الأصلي. ومن شأن هذا التغيير، إلى جانب تخفيض عدد الموجهين من منظمات المجتمع المحلي و/أو مقدمي الخدمات على مستوى القرى، أن يقلل من تكاليف المساعدة التقنية لتنفيذ البرنامج، حسبما طلبت الحكومة. وسيكون دور منظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات هو تيسير تنفيذ البرنامج ومساندته.

(ح) تبعا لعدد أقل لمقاطعات البرنامج وإلغاء عنصر التمويل الريفي والتغييرات الأخرى حسبما ذكر أعلاه، سينخفض المبلغ الكلي للتمويل من الصندوق، من المبلغ المعتمد في الأصل وقدره 33.93 مليون دولار أمريكي (بما يعادل 22.99 مليون وحدة حقوق سحب خاصة والتي تشمل قرضاً قدره 22.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة [بما يعادل 33.43 مليون دولار أمريكي]، ومنحة قدرها 0.34 مليون وحدة حقوق سحب خاصة [بما يعادل 0.5 مليون دولار أمريكي]) إلى نحو 21.58 مليون دولار أمريكي. وسيتألف التمويل المعدل في الصندوق من قرض قدره 21.08 مليون دولار أمريكي ومنحة قدرها 0.5 مليون دولار أمريكي. ويصل صافي التخفيض في التمويل من الصندوق إلى زهاء 12.35 مليون دولار أمريكي. وسيقوم الصندوق بتسجيل إلغاء القرض حالما أكد المجلس التنفيذي موافقته على تمويل البرنامج المعدل.

5 - سيظل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المؤسسة المتعاونة للتمويل من الصندوق، حسبما أقره المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2004.

6 - يرد رفق هذه الوثيقة تقرير معدل وتوصيات مقدمة من الرئيس لتعكس جميع التغييرات في التصميم.

ثانيا – التوصية

7 – في ضوء ما تقدم من اعتبارات وإلحاقا للقرارات المتضمنة في الفقرة 39 من محاضر الدورة الثالثة والثمانين للمجلس التنفيذي، التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2004، يوصى بأن يؤكد المجلس التنفيذي موافقته على تمويل البرنامج المعدل. وتنص الفقرة 39 من محاضر الدورة الثالثة والثمانين على ما يلي: "وافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح تقديمه لإندونيسيا، والذي لم تجر مفاوضات بشأنه قبل نظر المجلس فيه، شريطة أن تعرض على المجلس في دورة قادمة، قبل التوقيع على اتفاقية القرض، أية اختلافات هامة على الشروط التي عرضت على المجلس تكون قد نشأت أثناء المفاوضات".

Distribution: Restricted EB 2004/83/R.24/Rev.3 14 September 2006
Original: English البند 11(ب)(i) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13–14 سبتمبر/أيلول 2006

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته

إلى

المجلس التنفيذي

بشأن

المساعدة المالية المقترح تقديمها

إلى

جمهورية إندونيسيا

من أجل

برنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية في محافظة سولاويزي الوسطى

(قرض الصندوق رقم ID-645 ومنحة رقم ID-726)

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج iv

موجز التمويل v

موجز البرنامج vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع إندونيسيا 2

الجزء الثاني – البرنامج 5

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة والاستهداف والتدخلات الأخرى 5

باء – الأهداف والنطاق 6

جيم – العناصر 7

دال – التكاليف والتمويل 10

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 12

واو – التنظيم والإدارة 12

زاي – المبررات الاقتصادية 13

حاء – تقدير المخاطر والإدارة 13

طاء – الأثر البيئي 14

ياء – السمات الابتكارية 14

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 14

الجزء الرابع – التوصية 15

الملحق

يرد موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق 17

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**التمويل السابق للصندوق في إندونيسيا**	**2**
الذيل الثالث:	**الإطار المنطقي**	**3**
الذيل الرابع:	**الهيكل التنظيمي**	**5**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	روبية إندونيسية
1.00 دولار أمريكي	=	280 9 روبية إندونيسية
000 1 روبية إندونيسية	=	0.1077 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية إندونيسيا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية إندونيسيا

برنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية في سولاويزي الوسطى

موجز التمويل

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الجهة المتلقية:	جمهورية إندونيسيا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للبرنامج:	28.33 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	**قرض:** 14.30 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 21.08 مليون دولار أمريكي تقريبا) **منحة:** 000 340 وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 000 500 دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	لا يوجد
مساهمة الجهة المقترضة:	6.74 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحد لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ يعمل البرنامج على ثلاثة مستويات من الأثر: (أ) على مستوى الأسرة من خلال استهداف الفقراء، بما فيهم الأقليات العرقية والنساء والفقراء في المرتفعات؛ (ب) على مستوى المجتمع المحلي من خلال استهداف المجتمعات المحلية الفقيرة؛ (ج) على مستوى النظام الاقتصادي للمحافظة ككل، إذ أن محافظة سولاويزي الوسطى فقيرة وتحتل المرتبة 22 من بين محافظات البلاد الـ 30 من حيث التنمية البشرية. وفي حين أن البرنامج برنامج شمولي، فإنه يركز على المجتمعات المحلية الفقيرة وسيعمل مباشرة مع المؤسسات والأسر في 150 من هذه المجتمعات المحلية التي توجد أساسا في الأراضي المرتفعة في المحافظة.

ما هي أسباب فقرهم؟ يرجع فقر المستفيدين إلى تدني قدرات ونوعية المؤسسات المحلية، ونقص إمكانات الوصول إلى الخدمات والأسواق، وقصور نشاط القطاع الخاص. وتظهر المؤسسات القروية فعالية محدودة في إرساء عملية شمولية في صنع القرار وفي إدارة الموارد المتوافرة على نحو مستدام ومتكافئ في العلاقة مع المستويات العليا الحكومية وفي تشجيع عمليات القطاع الخاص. ويتبين هذا في الصعوبات التي تواجهها المؤسسات القروية في تلافي النزاعات وفي موازنة عدم المساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية وفرص توليد الدخل، والتصدي للتدهور البيئي والأضرار التي تلحق بالموارد الطبيعية والتي باتت جلية الآن. ويواجه القطاع الخاص الريفي مشكلات هامة نابعة عن الافتقار إلى: البنية الأساسية والمعلومات، والاستثمار، والخدمات الاستشارية التقنية، وفي مجال الأعمال التجارية، والأمن في حيازة الأراضي.

ماذا سيقدم لهم البرنامج؟ فيما يتعلق بالأسر الفقيرة والنساء سيكون لتحسين الإنتاج الزراعي والمشروعات التجارية الريفية الموسعة أو الجديدة أثر بالغ فيما يتصل بالحد من الفقر والتهميش، وزيادة قدراتهم على المشاركة في أنشطة الحكومة المدنية والمحلية، وزيادة قدراتهم على التقدم الذاتي. وستعود المنافع المجمعة من برامج اللامركزية الجارية على المجتمعات المحلية التي تظهر درجة أعلى من الكفاءة والشفافية والمساءلة الإدارية في أوساط العاملين المنتخبين والمعينين على كافة المستويات الإدارية في المقاطعة. وستعزز فرص الاستثمار والحوافز الأفضل المنبثقة عن البرنامج، من قدرات المشروعات التجارية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الجديدة والقائمة على الإنتاج المتسم بالكفاءة والربحية واستكشاف أسواق جديدة لمنتجاتهم. ومن شأن زيادة تنافسية الأعمال التجارية التي تزود الأسواق المحلية والدولية، أن تحفز من نمو الصادرات، وبالتالي من النمو الاقتصادي الريفي المستدام في المحافظة. وستتدفق هذه المنافع مباشرة إلى المجتمعات المحلية الفقيرة والأفراد الفقراء بفضل آلية الاستهداف التي يستخدمها البرنامج. وستولد البنية الأساسية التي أنشئت بمساعدة البرنامج، طائفة واسعة من المنافع من خلال تحسين طرق الوصل بالأسواق وغيرها من الخدمات الحضرية الأخرى، ومياه الشرب النقية ومنشآت الري، والى غير ذلك من مرافق البنية الأساسية التي حددتها المجتمعات المحلية. وسيزيد تحسن إمكانات الوصول إلى أسواق المنتجات والمدخلات والخدمات، من الحوافز للمزارعين لإرساء عملياتهم على أسس تجارية عن طريق تكييف نظمهم الزراعية وتبني التقنيات المحسنة. كما أن تحسن كفاءة المشروعات التجارية الريفية المتحققة بفضل تنمية البنية الأساسية وسلاسل الإمداد والقيمة المرتبطة بها، ستضيف إلى المنافع الكبيرة الحالية لسبل المعيشة، خاصة فيما يتصل بالوصول إلى مرافق النقل والمياه النقية.

كيف سيساهم المستفيدون في البرنامج؟ سيتم توفير فرص التقدم الاقتصادي إلى المجتمعات التي ستقوم بتحديد أولوياتها التنموية ومن ثم تنتقل إلى تخطيط وإدارة ومراقبة تنفيذ الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأولويات. ولكن، ستتوقف مشاركتها في البرنامج على قدرتها على إرساء ملكيتها للبرنامج، وعلى قدرتها على تعبئة مواردها الذاتية لتتكامل مع تلك التابعة للبرنامج. وتعتبر مشاركة الأفراد والمؤسسات في تعبئة الموارد الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستدامة. وسيكون للبرنامج دور تمكين في تهيئة البيئة الملائمة والقدرة الضرورية لإيجاد روابط مستدامة بين المجتمعات المحلية مع مجرى الاقتصاد الرئيسي لتوليد المزيد من الدخل الريفي.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى
جمهورية إندونيسيا
من أجل
برنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية في سولاويزي الوسطى

أعرض هذا التقرير المعدل والتوصية التالية له بشأن مساعدة مالية مقترح تقديمها إلى جمهورية إندونيسيا، وهي تشمل قرضا قيمته 14.30 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 08 21 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة قدرها 000 340 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 000 500 دولار أمريكي تقريباً) للمساعدة في تمويل برنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية في محافظة سولاويزي الوسطى. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - أحرزت إندونيسيا تقدما ملموسا نحو استعادة الدينامية الاقتصادية التي تمتعت بها لأكثر من عقدين من الزمان قبل الأزمة المالية في عام 1997. وأبطأت الأزمة من النمو ونشأت عنها فترة من الإجهاد الاقتصادي الشديد وضاعفت من معدلات الفقر. وكان لابد من الانضباط المالي والضرائبي كخطوة أولى نحو إرساء الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، تبعته إصلاحات هيكلية وسياساتية وتيسيرية مازالت مستمرة حتى الآن. وسجل النمو الاقتصادي ما بين 2003 إلى 2005 معدلا يتراوح بين 5.1 و5.6% يدفع أساسا من قطاع الخدمات الذي يولد نحو 41% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة مع قطاع التصنيع الذي يولد نحو 28 في المائة. وتساهم الزراعة بقرابة 15% من إجمالي الناتج المحلي ولكنها تعادل 42% من فرص العمالة. وتظل المحاصيل الغذائية أهم القطاعات الفرعية. وتميز نمو القطاع الزراعي بالتواضع في الآونة الأخيرة مسجلا – 2.5% في عام 2005، بينما كان 3.2 إلى 3.3% في السنتين السابقتين. ولم يشهد إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية تغيرا يذكر في السنوات الأخيرة، في حين حقق إنتاج محاصيل المزارع الكبيرة الرئيسية، مثل المطاط وزيت النخيل وقصب السكر، زيادة كبيرة. كما زاد إنتاج الكاكاو، أحد محاصيل الحيازات الصغيرة، بصورة كبيرة، بينما لم تتغير كثيرا المحاصيل الشجرية الأخرى للحيازات الصغيرة (البن،

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

والشاي، ولب جوز الهند). وأسهمت الصادرات الزراعية بنحو 37% من المجموع الكلي في 2004. ومن بين منتجات الصادرات الهامة المطاط، والحيوانات والمنتجات الحيوانية، والكاكاو، والبن، والأربيان، والخشب، والمنتجات الخشبية.

2 - ومنذ عام 1999، أنجز البلد خطوات باهرة نحو قيام ديمقراطية مفتوحة وتمثيلية، وأرست أسس اللامركزية والاستقلال الذاتي المحلي والتنمية التشاركية. بيد أن هذه الانجازات تظل انجازات متفاوتة وغير متكافئة فيما بين الأقاليم. وعانت العديد من المحافظات، وخاصة في شرق إندونيسيا، من الفقر الشديد. ويسود الحرمان على نطاق واسع في هذه المناطق بأكثر من غيرها، وكثيرا ما تكون المجتمعات المحلية في المناطق الريفية النائية مهمشة اقتصاديا واجتماعيا.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

3 - من بين الدروس الرئيسية المستفادة من البرنامج القطري: (أ) حاجة الصندوق لزيادة وتعميق مساهمته في حوار السياسات استنادا إلى الخبرة المكتسبة من عملياته الميدانية؛ (ب) الحاجة لإيجاد توازن أفضل بين تمكين الفقراء والاستثمارات لزيادة الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية؛ (ج) الحاجة إلى تدعيم تنمية الأسواق وروابط السوق والتصنيع الزراعي؛ (د) حاجة الصندوق إلى بناء ورعاية شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات الذين يعملون مع الفقراء من أجل إيجاد حلول جديدة وقابلة للتطبيق لزيادة الدخل وتمكين الفقراء؛ (ه) الحاجة إلى مزيد من تعزيز فعالية تدخلات المشروعات وأثرها واستدامتها؛ (و) الحاجة إلى إيلاء اهتمام واف لمساندة التنفيذ؛ (ز) الحاجة إلى مشاركة المجتمعات المحلية في الاستثمار في البنية الأساسية القروية وصيانتها وتشغيلها باعتبارها سبيلا إلى المساهمة في إحساس معزز بالملكية للمشروعات أو المرافق والمسؤولية بشأنها. وقد استوعب البرنامج المقترح الدروس المستفادة والتوصيات الصادرة عن تقييم البرنامج القطري الذي أجري عام 2004.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع إندونيسيا

4 - **سياسة إندونيسيا من أجل استئصال الفقر.** تقر وثيقة الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر بأنه لا سبيل لاستئصال الفقر ما لم تعامله الأمة برمتها باعتباره أولويتها الأولى. وبغية بلوغ هذه الغاية، لا بد من بناء تحالف وعمل مشترك بين مختلف الشركاء: القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني. وتحقيقا لهذه الغاية، ألزمت الحكومة نفسها بزيادة الدعم من الميزانية من خلال تأصيل الحد من الفقر في كافة صكوكها للتخطيط والميزانية؛ وتحديد مسائل السياسات التي تعوق الحد من الفقر؛ وتحسين التنسيق بين الاستراتيجيات والتدخلات. وتتضمن الاستراتيجية أربعة محاور عريضة: (أ) إيجاد فرص توليد الدخل؛ (ب) تمكين المجتمعات المحلية؛ (ج) تنمية الرأسمال البشري والقدرات؛ و(د) الحماية الاجتماعية. وتتسم الاستراتيجية بتجهيز متميز ومساند للامركزية، يشهد بذلك إنشاء لجان الحد من الفقر على مستوى المقاطعات وصياغتها لوثائقها لاستراتيجيات الحد من الفقر اعتمادا على تقديرات للفقر محلية تشاركية.

5 - **استراتيجية الصندوق في إندونيسيا.** كانت الأزمة المالية التي اجتاحت آسيا عامي 1997 و1998، دافعا لكي يعد الصندوق وثيقة فرص استراتيجية قطرية جديدة لإندونيسيا. ودعت وثيقة الفرص الصندوق لمواصلة العمل على إيجاد حلول طويلة الأجل للفقر الريفي المزمن والاستفادة من المناخ السياسي الجديد لمناصرة جدول أعمال لتمكين فقراء

الريف. وتضمنت وثيقة الفرص الاستراتيجية تعريفا واضحا للمجموعة المستهدفة، وتركيزا جغرافيا على شرق إندونيسيا، وأولويات قطاعية لتنمية المحاصيل الشجرية، والائتمان والزراعة البعلية، والتأكيد على التمايز بين الجنسين، وتنمية المجتمعات المحلية وبناء المؤسسات المحلية. كما شددت على الحاجة إلى حوار السياسات مع الحكومة والوكالات الإنمائية الأخرى بشأن مسائل من بينها حقوق السكان الأصليين، والشفافية، وتطوير اللامركزية وإدارة المشروعات، وحقوق الأراضي، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات. كما أنها ستعالج قضايا أخرى، بما فيها ضعف التنسيق الحكومي البيني، والشفافية ومدخلات المستفيدين في تصميم المشروعات. بيد أن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية أغفلت الاهتمام الوافي بالنمو الاقتصادي الريفي القائم على الإنتاجية المحسنة وإضافة القيمة إلى الاقتصاد الريفي. ومن المنتظر إعداد وثيقة فرص استراتيجية قطرية جديدة في 2007–2008.

6 - **مسوغات البرنامج**. ثمة مسوغات متينة لكي يساند الصندوق برنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية في سولاويزي الوسطى. أولا، أن المناطق الريفية من سولاويزي الوسطى تضم أعدادا كبيرة من الأسر الفقيرة، كما أن المحافظة هي واحدة من أشد المحافظات فقرا في إندونيسيا. وتعكس هذه الأوضاع العزلة التي تعانيها الكثير من مناطق المرتفعات بسبب أراضيها الوعرة، وقلة إمكانات الوصول إلى الخدمات وعدم وجودها. ثانيا، أن المؤسسات على مستوى القرى ماضية في التطور في أعقاب التغييرات الإدارية مؤخرا الناجمة عن جهود اللامركزية، مما وفر الفرص لانطلاق عمليات تخطيط تشاركية وشمولية على مستوى القرى. علاوة على ذلك قامت برامج أخرى بتشكيل مجموعات المجتمعات المحلية، التي يمكنها أن تشكل نقطة الدخول لتدخلات هذا البرنامج. ثالثا، توجد فرص هامة لتحسين سبل المعيشة من خلال تنمية المشروعات التجارية الزراعية وغير الزراعية. وفي الوقت الحاضر، فإن مستويات الإنتاجية الزراعية منخفضة، وإن تكن التحسينات البسيطة في الاقتصاد حرية بأن تسفر عن زيادات ملحوظة في الإنتاج والجودة. وتتمتع سولاويزي الوسطى بميزات نسبية فيما يتعلق بالكثير من المحاصيل (مثلا الكاكاو، والقرنفل، والبن، والفانيليا، والفلفل)، إلا أن سلاسل التسويق غير كافية، كما أن القيمة المضافة محليا للسلع المنتجة ضئيلة، إذ يصدر معظمها في شكل غير مصنع. وثمة فرص لمعالجة هذه المسألة. رابعا، توفر اللامركزية فرصة لحكومات المقاطعات للتغلب على الفقر بتنفيذ برامجها الموجهة الخاصة بها من خلال الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية ومجالات الأولوية الأخرى. وعلى نحو مماثل، ثمة فرصة لحكومة المحافظة لكي تعمل على الحد من الفقر الريفي بالتعاون مع وزارة الزراعة.

7 - فيما يتعلق بتحسين سبل المعيشة الريفية، حدد تقدير اجتماعي اقتصادي أجري عام 2003، الحاجة إلى الاستثمارات التالية: (أ) مساعدة المزارعين لبدء، أو تحسين، الأنشطة الزراعية؛ (ب) تحسين البنية الأساسية القروية؛ (ج) التدريب والمساندة لأصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء في مضمار إنتاج الكاكاو وأنشطة أخرى؛ (د) الأنشطة التي تركز على المرأة، بما في ذلك البستنة والإنتاج الحيواني الصغير. كما أن هناك حاجة إلى: (أ) الاستثمارات لتحسين نوعية البذور المتاحة للمزارعين، خاصة للذرة والأرز؛ (ب) المبادرات لتحسين سلاسل القيمة لكي يتمكن فقراء المزارعين من الحصول على دخل أعلى؛ (ج) مبادرات إدارة الموارد الطبيعية للتغلب على تعاظم خطر التدهور البيئي في مناطق المرتفعات.

8 - تتمثل مسوغات تقديم الصندوق لمنحة في مساندة وزارة الزراعة في بناء قدرات أكبر لتحليل السياسات اعتمادا على توثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والابتكارات المستمدة من خبرات مشروعات الصندوق والبرامج الأخرى للحد من الفقر وتحليل انعكاساتها بالنسبة لصياغة السياسات في المستقبل. وسيستفيد هذا التحليل من تقييم البرنامج القطري للصندوق، كما ستستنير به عملية صياغة السياسة الحكومية، وبالتالي سيدعم تطور وثيقة الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر، التي تركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

9 - **نهج البرنامج**. سيركز نهج البرنامج على العناصر الرئيسية التالية. أولا، سيكون نهج البرنامج هو مساندة المبادرات الرامية إلى زيادة قدرات المجتمعات المحلية على إدارة تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وأن تصبح مؤسسات مقتدرة مملوكة للمجتمعات المحلية ومتسمة بالشفافية والمساءلة والمساواة. وسيساعد مختلف فئات السكان المحليين، بما فيهم الأقليات العرقية، والفقراء والنساء. علاوة على ذلك، سيساند البرنامج المنظمات الموجودة على مستوى القرى، ويهيئ لنشوء أشكال جديدة لمنظمات الفقراء على مستوى المجتمعات المحلية وسيساعد هذا النهج المجتمعات المحلية على إقامة الروابط بين مؤسسات مجتمعاتها (مثل مجموعات المزارعين) والمؤسسات خارج القرى، بما فيها مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص والمؤسسات الاقتصادية، مما يتيح لها إمكانات أفضل للوصول إلى الأسواق والمعلومات.

10 - ثانيا، سيساند البرنامج أيضا النظام الحكومي الذي تحول حديثا إلى اللامركزية والذي يهدف إلى جعل الموارد الحكومية قريبة من الناس، سعيا إلى تحقيق قدر أكبر من الاستجابة للاحتياجات المحلية ومساءلة أكبر للحكومة تجاه المواطنين.

11 - ثالثا، سيتصدى البرنامج أيضا للمعوقات التي تحول دون أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء وتحقيق مستويات أعلى من الدخل وتحسين الأمن الغذائي اعتمادا على مشروعاتهم التجارية الزراعية وغير الزراعية. وتشمل هذه المعوقات: (أ) انخفاض مستوى المهارات الفنية ومهارات الإدارة؛ (ب) ضآلة المعرفة بالأسواق وفرص السوق والافتقار إلى القدرة على المساومة؛ (ج) نقص رأس المال. وسيشمل البرنامج نقل التقانة، والدعم التقني وتوفير رأس المال من خلال صناديق جماعية متجددة، ومساعدة صغار المنتجين في الحصول على رأس المال من النظام المصرفي الرسمي ومن خلال قنوات السوق، مثل التعاقد مع الموردين والمشترين.

12 - رابعا، سيحسن البرنامج من الأوضاع المتردية للبنية الأساسية القروية والتي تعوق أنشطة الإنتاج والتسويق معا عند أصحاب الحيازات الصغيرة والمقاولين الآخرين، بموجب اتفاقات بين المجتمعات المحلية وحكومات المقاطعات. وسيستجيب الاستثمار لاحتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها حسبما أعرب عنها في خططهم للتنمية القروية. ومن الأرجح أن الأولويات ستكون هي الاستثمار في طرق الوصول، وطرق الإنتاج الزراعي، وشبكات مياه الشرب، ومرافق الري، وأن تكن هناك أشكال أخرى للبنية الأساسية التي تستحق التمويل، ومنها مثلا أماكن الأسواق، ومرافق الإمدادات الكهربائية، والموانئ الصغيرة. وسيساهم المستفيدون في تكاليف إنشاء الاستثمارات وتشغيلها وصيانتها بموجب اتفاقات بين المجتمعات المحلية وحكومات المقاطعات.

13 - وأخيرا، سيساند البرنامج وزارة الزراعة في العمل كوكالة للتوجيه والتنسيق فيما يتعلق بالحد من الفقر في منطقة البرنامج، بدلا من أن تكون وكالة منفذة. وسيدعم هذا النهج سياسة الحكومة في تطبيق اللامركزية.

الجزء الثاني – البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة والاستهداف والتدخلات الأخرى

14 - **منطقة البرنامج.** يستهدف البرنامج محافظة سولاويزي الوسطى في شرق إندونيسيا وهي واحدة من أشد محافظات البلاد فقرا (المرتبة 22 من بين 30 محافظة من حيث التنمية البشرية والمرتبة 25 من حيث الفقر الإنساني). ويعيش ما يقدر بنحو 25 إلى 65% من سكانها دون خط الفقر، فضلا عن 32% يعيشون في فقر مدقع. واقتصاد سولاويزي الوسطى أقل تنمية بكثير عن المتوسط على الرغم من ما تتمتع به من موارد طبيعية وفيرة ومناخ موات ومراكز بحوث ومعارف نشطة. وتساهم الزراعة بزهاء 55% من إجمالي الناتج الإقليمي؛ ويساهم قطاع التجارة والخدمات بنسبة 13–14% ؛ وقطاع التصنيع بنسبة 10 في المائة. وسجل نمو القطاع الزراعي في الآونة الأخيرة معدلا أعلى من المتوسط القطري مرده إلى تحسن معدلات التبادل التجاري لمحاصيل الصادرات، مثل الكاكاو. وسولاويزي الوسطى مصدر صافي للحبوب والمحاصيل النقدية.

15 - وستغطى منطقة البرنامج خمس مقاطعات من المقاطعات الريفية التسع في سولاويزي الوسطى (بانغاي، وبول، وباريجي موتونغ، وبوسو، وتولى – تولي)، والتي وافقت على المشاركة في البرنامج وفق الشروط والقواعد التي اقترحتها وزارة المالية.

16 - **المجموعة المستهدفة والاستهداف.** سيستهدف البرنامج زهاء 500 48 من الأسر في 150 قرية مستهدفة، بما مجموعه 000 220 شخص تقريبا. وسيستهدف الفقراء في المقاطعات الخمس المشاركة الذين يعيشون دون خط الفقر، خاصة الذين يعيشون في المناطق الحدية في الأراضي المرتفعة. وتتميز المجتمعات المحلية في هذه المناطق بطبقية اجتماعية معقدة، حيث تزيد الهجرة من الضغوط على الموارد الإنتاجية. وقد نشبت نزاعات في بعض الأماكن جراء التنافس بين المزارعين المهرة من المهاجرين والمزارعين المحليين المعتمدين على الزراعة الحدية.

17 - وسوف تستخدم أربعة مؤشرات عريضة لتوفير الأساس الذي ينبني عليه اختيار القرى التي قد يركز البرنامج مساعدته فيها. وتترابط هذه المؤشرات على نحو وثيق بعضها ببعض، وتعد بديلا طيبا لقياس الفقر: (أ) مؤشرات إمكانات الأراضي؛ (ب) مؤشر العزلة؛ (ج) مؤشر الوصول إلى الخدمات؛ (د) مؤشر المنظمات. وسيسعى البرنامج للعمل بصورة محددة، في مجتمعات محلية مختارة، مع ثلاث مجموعات أساسية: (أ) الأسر الفقيرة؛ (ب) المؤسسات القروية؛ (ج) أصحاب المشروعات التجارية في القرى وبالقرب منها.

18 - **التدخلات الأخرى.** لا توجد برامج تنمية ريفية كبرى في محافظة سولاويزي الوسطى. وكانت آخر المساعدات حديثا الغوث الإنساني الذي قدمته منظمات المجتمع المدني القطرية والدولية و/أو مقدمو الخدمات في أعقاب النزاع الذي نشب في مقاطعة بوسو. وتعمل وزارة الزراعة على تنقيح النهج الحكومي في مجال الإرشاد الزراعي، كما ستشرك الوكالات في القطاعين العام والخاص التي تقدم للمزارعين خدمات التنمية التقنية وتنمية الأعمال التجارية.

ويعتزم البنك الدولي تقديم دعم مالي للحكومة من أجل تنفيذ هذا النهج الجديد. وستستفيد أنشطة البرنامج من تطبيق نهج حديث للإرشاد الزراعي قائم على الطلب. ومن الجهود التي تهم البرنامج برنامج روابط الأعمال التجارية الزراعية في جنوب سولاويزي، والذي تنصب مهمته في إقامة روابط لسلسلة الإمداد للأعمال التجارية الزراعية في شرق إندونيسيا. ويعمل هذا البرنامج منذ سنوات عديدة واكتسب خبرات ثرية لتوجيه تنفيذ البرنامج المقترح. وتساند المساعدة الإنسانية المقدمة من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية و/أو مقدمي الخدمات بعضا من البرامج صغيرة النطاق، من بينها برنامج للزراعة المستدامة والتغذية ومشروع متنزه قطري واقي وحيازة أراضي المجتمعات المحلية وبعض البرامج الأخرى، خاصة في مناطق ما بعد النزاع. وتساعد منظمات المجتمع المدني الدولية و/أو مقدمو الخدمات على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية و/أو مقدمي الخدمات من خلال برامج الشراكات. ومن بين هذه الشراكات خدمات إرشاد الكاكاو المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة، التي تشمل مساعدة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ومؤسسة الكاكاو العالمية.

19 - ويعكس تصميم البرنامج الدروس المستخلصة من برامج أخرى ويتيح فرصة لتكرار، أو تنقيح، المبادرات المحلية الناجحة، مثل إدارة الموارد الطبيعية المرتكزة إلى المجتمعات المحلية.

باء – الأهداف والنطاق

20 - يهدف البرنامج إلى تحسين مستدام لسبل معيشة فقراء الريف في 150 قرية مستهدفة في خمس مقاطعات مستهدفة. وتتمثل الغاية في نمو مستدام للأنشطة الاقتصادية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية في القرى المستهدفة. وتشمل المخرجات المنتظرة: (أ) أداء المؤسسات القروية وجماعات النشاطات لوظائفها بفعالية؛ (ب) تبنى جماعات المزارعين المستهدفة لنظم الإنتاج والتسويق المحسنة والنظم المحسنة لإدارة الموارد الطبيعية وإنشاء أعمال تجارية غير زراعية جديدة و/أو مزيد من تطوير الموجود منها؛ (ج) توافر البنية الأساسية المحسنة في القرى المستهدفة، مع مشاركة المجتمعات المحلية في تشغيلها وصيانتها؛ (د) زيادة قدرات وزارة الزراعة في مجالات تحليل السياسات، وصياغة سياسات للقطاع الريفي مناصرة للفقراء وتأصيل التمايز بين الجنسين داخل القطاع.

21 - وسيعالج البرنامج مسألة الفقر بإرساء الظروف التي تفضي إلى زيادة المداخيل وتحسين سبل المعيشة للمجتمعات المحلية الحدية من خلال النمو المستدام للنشاط الاقتصادي الريفي. وتحتاج الأسر الفقيرة في المجتمعات المحلية المهمشة إلى ثلاثة عناصر على الأقل لتحقيق هذا الهدف المحوري: (أ) توافر الفرص لزيادة الأصول والمداخيل على أساس مستدام؛ (ب) القدرة على الاستفادة من هذه الفرص؛ (ج) بيئة مساندة خارج المجتمع المحلي تكفل حدوث العنصرين الأولين. وتتوقف استدامة تدخلات البرنامج، بصورة حاسمة، على مرجعية المجتمع المحلي وتنمية قدرات مؤسسية وافية، وشمول الفقراء والنساء ممن أهملوا في الماضي، وإقامة الروابط بين المؤسسات على مستوى المجتمع المحلي والمؤسسات الرسمية للدولة والأسواق، وبيئة مواتية لنمو يساند الفقراء من خلال مساندة سياسات ومؤسسات وخدمات تتسم بالاستجابة والفعالية ويتيسر للمجتمعات المحلية المهمشة الوصول إليها.

جيم – العناصر

22 - يتألف البرنامج من أربعة عناصر: (أ) تمكين المجتمعات المحلية؛ (ب) تنمية المشروعات التجارية الزراعية وغير الزراعية؛ (ج) البنية الأساسية الريفية؛ (د) إدارة البرنامج وتحليل السياسات.

تمكين المجتمعات المحلية

23 - يتألف هذا العنصر من ثلاثة عناصر هي بالتحديد: (أ) تعزيز مهارات الإدارات القروية على نحو يستكمل المساعدة التي تقدمها المكاتب الجهوية لإدارة تمكين المجتمعات المحلية القروية التابعة لوزارة الشؤون الداخلية في مجالات تحديد الأنشطة الإنمائية وتخطيطها وإدارتها ورصدها؛ (ب) ضمان قدر أكبر من إدماج مصالح الفقراء والمجموعات الأخرى المستبعدة حاليا من العمليات الآنفة الذكر؛ (ج) تحسين الروابط بين عمليات التخطيط في القرى وعمليات التخطيط والإدارة على مستوى شبه المقاطعة والمقاطعة.

24 - وتسعى عملية تمكين المجتمعات المحلية إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية والفقراء والنساء والمجموعات المهمشة داخل المجتمعات المحلية لكي تشارك على قدم المساواة مع الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات. ومن شأن بناء القدرات هذا أن يعين هذه المجموعات على تلبية احتياجاتها ذات الأولوية على نحو شمولي وشفاف والتأسيس على ما لديهم من أصول والفرص المتاحة لهم. كما ستبنى هذه العملية الرأسمال الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي لدعم إدارة الأصول الإنتاجية وتنمية الفرص الاقتصادية. وسيعمل المكون مع المجموعات القروية الفرعية ومع الأفراد على ثلاثة مستويات: (أ) المجموعات المشتغلة بإدارة البنية الأساسية وأصول الملكية الجماعية القروية الأخرى؛ (ب) المجموعات والرابطات القروية الفرعية التي تدعم الفرص أو المشروعات التجارية المدرة للدخل للفقراء؛ (ج) ربط المجموعات والأفراد داخل القرى بخدمات اقتصادية أوسع، مثل الخدمات المصرفية والفنية والأعمال التجارية الزراعية. وستحصل مجموعات الأسر على شتى أنواع التدريب على بناء القدرات ودعم الإدارة الفنية وإدارة الأعمال التجارية.

25 - سيستخدم البرنامج موجهين من منظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات يعيشون ويعملون في القرى تحت إشراف موجه لشبه المقاطعة (أو المقاطعة). وسيقوم هؤلاء الموجهين أيضا بدور وسيط المعلومات بين المؤسسات القروية والعالم الخارجي. وللمساعدة على ضمان استدامة المبادرات الإنمائية للبرنامج، لن يعتمد البرنامج كلية على الموجهين من منظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات، بل سيشرك أيضا موظفي الإرشاد الزراعي لتقديم الخبرات الفنية الزراعية والدعم للقرى بعد نهاية البرنامج، جنبا إلى جنب مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص.

تنمية المشروعات التجارية الزراعية وغير الزراعية

26 - يهدف هذا المكون لأن يوفر للمزارعين الفقراء في المجتمعات المحلية الحدية الوصول المستدام إلى التقانة الملائمة ومهارات الإدارة والروابط مع الأسواق وكيانات القطاع الخاص التي تعمل في نطاق سلسلة الإمداد بالسلع والخدمات. وثمة فرص كثيرة لتحسين الإنتاج الزراعي وربحيته في سولاويزي الوسطى، وسيتبنى البرنامج استراتيجية

ثلاثية الشعب لتشجيع التنمية المستدامة للزراعة والأعمال التجارية الريفية: (أ) تحسين إنتاجية المشروعات التجارية الريفية؛ (ب) الدمج التجاري للمشروعات التجارية الريفية؛ (ج) تحسين إدارة الموارد الطبيعية. وسيعمل معا الموجهون من منظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات وموظفو الإرشاد الزراعي لتحديد الفرص لزيادة كفاءة الإنتاج الزراعي وتنمية فرص السوق.

27 - وسيشمل تحسين إنتاجية المشروعات التجارية مبادرات ترمي لأن يتوفر للمزارعين الوصول المستدام إلى التقانة الملائمة ومهارات الإدارة ومؤسسات القطاع الخاص التي تعمل في سلسلة الإمداد الريفية للسلع والخدمات. وسيحصل موظفو الإرشاد على تدريب أولي وتدريب متابعة في مجال تعبئة مهارات المجتمع المحلي، بالإضافة إلى التدريب على المسائل الزراعية. وسيعمل البرنامج، حيثما اقتضت الضرورة، على تعيين المتخصصين من مقدمي الخدمات. وسيساعد موظفو الإرشاد الأسر الفقيرة على تحسين الأمن الغذائي وتوليد الدخل النقدي وتحاشي الاعتماد على المرابين، وذلك عن طريق تدريبهم وتوفير المدخلات لهم. وسيقوم أعضاء المجموعة في وقت لاحق بتسديد قيمة هذه المدخلات إلى صندوق المجموعة المتجدد. وينتظر أن يكون بوسع المجموعات والأعضاء فيها أن يصلوا، في وقت لاحق، إلى الخدمات المالية من قطاع المصارف الرسمي أو غيرهم من مقدمي الخدمات المالية الريفية. وتشمل الأنشطة الأخرى دعم قيام الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة لبذور الذرة والأرز على مستوى المقاطعات مع منتجي البذور بالتعاقد، ودعم الإنتاج المحصولي والخضري الأسري المكثف. وقد يكون هذا الأخير محل اهتمام النساء باعتباره مصدرا للدخل و/أو المنتجات. وينبغي أن يستطيع المزارعون، في نهاية البرنامج، معرفة الجهة التي يتوجهون إليها للحصول على ما يلزمهم من خدمات تقنية وفي مجال الأعمال التجارية في المستقبل.

28 - وفي إطار الإدماج التجاري للمشروعات التجارية الريفية، سيقدم الدعم من أجل صياغة استراتيجيات قطاعية فرعية لتطوير سلاسل الإمدادات المتكاملة التي تشمل المجتمعات المحلية المستهدفة في الأراضي المرتفعة. وسيأخذ هذا الدعم شكل مشروعات تجارية رائدة يمكن استخدامها، في حال نجاحها، نماذج لتحذو حذوها مجموعات أخرى. وسينصب التركيز على مناطق المحاصيل الرئيسية (الكاكاو، والذرة، والفانيليا، والفلفل) وعلى إنتاج الدواجن. وسيتم تجميع سجل لمقدمي الخدمات في كل مقاطعة يمكن أن يستخدمه البرنامج في وقت لاحق لتوفير التدريب والخدمات والمساندة. وسيجري اختيار بعض الاستراتيجيات القطاعية الفرعية للتنفيذ على نطاق تجريبي. وسيقدم الدعم في شكل منح لبدء المشروعات التجارية لاختبار الاستراتيجيات.

29 - **الإدارة المحسنة للموارد الطبيعية.** نظم الزراعة المستدامة على سفوح التلال قائمة بالفعل في سولاويزي الوسطى، غير أن البرنامج سيعمل أيضا على اختبار نظم أخرى، مثل تقنيات زراعة المنحدرات. ومن شأن استخدام مثل هذه النظم أن يفضي إلى وعي أكبر بإدارة مستجمعات المياه ومشاركة المجتمعات المحلية في الإدارة المتكاملة لخطوط توزيع المياه. وسيدعم البرنامج تكرار النهج الرائدة للتخطيط ورسم الخرائط في المجتمعات المحلية والتي تعالج الآن بالفعل قضايا ملكية الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية. وسيقدم الدعم للمجتمعات المحلية وللأفراد من أجل تسجيل أراضيهم من خلال الاعتماد الرسمي. وإذا ما أثبت هذا النهج فعاليته سيجري تكرار تطبيقه على نطاق واسع. وسيهدف البرنامج إلى تطوير اعتماد ومراجعة المنتجات "النظيفة والسليمة بيئيا" لأسواق متخصصة معينة كنتيجة مباشرة لتنفيذ أنشطة الزراعة المستدامة.

البنية الأساسية الريفية

30 - سيمول هذا العنصر استثمارات البنية الأساسية التي ستضمها المقاطعات في مقترحاتها المقدمة لوزارة المالية والتي ستقدم هذه الأموال على شكل منح لحكومات المقاطعات. وسيمول العنصر الاستثمارات في مختلف أنواع البنية الأساسية، مع نهج تختلف فيما بينها اختلافا طفيفا تبعا لنوع البنية الأساسية التي يجري تمويلها. وسيتم اختيار وتصميم جميع مرافق البنية الأساسية الريفية باستخدام النهج التشاركية التي تشمل التعاون الوثيق بين المجتمعات المحلية المستفيدة والوكالات التقنية للمقاطعات. ومن المنتظر أن تكون أولويات الاستثمار هي طرق الوصول الريفية وطرق إنتاج المزارع وشبكات مياه الشرب ومنشآت الري. وباستثناء طرق الوصول الريفية التي يستفيد منها أيضا الآخرون، فإن المجتمعات المحلية التي تطلب استثمارات ستتكفل بتغطية جزء من التكاليف في شكل نقدي، مواد محلية أو عمالة. وستكون المجتمعات المحلية مسؤولة عن تشغيل وصيانة شبكات المياه ومنشآت الري وطرق إنتاج المزارع. وستتولى حكومات المقاطعات صيانة طرق الوصل الريفية. وسيتم اختيار جميع مرافق البنية الأساسية الريفية وتصميمها وتشييدها وتشغيلها وصيانتها بموجب اتفاقات بين المجتمعات المحلية والحكومات المحلية. وسيمول البرنامج جميع مقترحات المشروعات التي تتقدم بها المجتمعات المحلية في حال أن استوفت معايير الأهلية.

31 - وسيعمل الموجهون في القرى مع المجتمعات المحلية لمساعدتها على التفاعل مع الموظفين المهنيين والتقنيين في وكالات البنية الأساسية، في اختيار وتصميم المشروعات وتمكينها من رصد تنفيذ المشروعات وحشد الأموال لتشغيلها وصيانتها، وضمان إتباع الخطط والتصميمات المتفق عليها، وبناء القدرات داخل المجتمعات المحلية للقيام بأعمال التشغيل والصيانة. وستتولى مكاتب إدارة المقاطعة دور القيادة في تنفيذ هذا المكون وتنسيقه وإسداء المشورة للوكالات الفنية فيما يتعلق بأهلية المشروع والشروط التي ينبغي استيفاؤها للحصول على التمويل. وستقدم وكالات المقاطعات المعنية الخدمات التقنية المتعلقة بالمسح والتصميم والإشراف على التشييد والمشورة بشأن التشغيل والصيانة. وستقوم إدارة الأشغال العامة بتصميم المرافق والإشراف على أعمال التشييد التي ينفذها المتعاقدون، والمشاركة في صياغة الاتفاقات بين المجتمعات المحلية والحكومات المحلية. وسيقوم مكتب التيسير في المحافظة برصد امتثال حكومات المقاطعات لاتفاقاتها مع المجتمعات المحلية.

إدارة البرنامج وتحليل السياسات

32 - دعما لإدارة البرنامج نفسه وتنسيقه، سيعمل البرنامج في إطار الهياكل الحكومية القائمة ويعمل على تعزيزها، عوضا عن إنشاء أخرى موازية. وستقوم الحكومة الوطنية وحكومات المحافظة والمقاطعات بتنفيذ أنشطة البرنامج ولكنها ستستخدم، حيثما دعت الضرورة، منظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات، ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لتقديم خدمات متخصصة بموجب عقود. وسيدمج الرصد والتقييم في إدارة البرنامج على المستوى القطري ومستوى المحافظات والمقاطعات.

33 - وستكون وزارة الزراعة الوكالة المنفذة في نطاق الحكومة المركزية، وتوفر التنسيق الشامل، بمساعدة من لجنة التوجيه القطرية، وتوجيه السياسات والاتصال بالمانحين.

34 - وسيكون مكتب التيسير في المحافظة هو مكتب الشؤون الإدارية الرئيسي فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج وتنسيقه، وسيدير مكونيّ تمكين المجتمعات المحلية وتنمية المشروعات التجارية الزراعية وغير الزراعية نيابة عن وزارة الزراعة، جنبا إلى جنب مع بناء القدرات وإعداد التقارير وتقدير الأثر وإقامة الشبكات والاتصالات والإشراف على التنفيذ في المقاطعات.

35 - وسترسي مكاتب الإدارة في المقاطعات روابط مستدامة بين المجتمعات المحلية والمصارف والمؤسسات التجارية ومنظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات ومراكز البحوث والوكالات الحكومية الأخرى.

36 - **تحليل السياسات.** سيعزز هذا المكون الفرعي القدرات القطرية في مجال تحليل السياسات في القطاع الزراعي ويسدي المشورة بشأن السياسات والمناصرة إلى الوزارات والإدارات الرئيسية فيما يتعلق بسياسات التنمية الزراعية اللامركزية، والحد من الفقر، وتجارب الترتيبات البديلة لإيصال الخدمات والنهج بشأن تحليل التمايز بين الجنسين وتأصيله. وستتولى وزارة الزراعة في جاكارتا تنفيذ العمل المتعلق بالسياسات، وستعد دراسات حالة ووثائق سياسات، وتنظم حلقات عمل وحلقات تدارسية وتعمم استنتاجاتها من خلال موقع على الإنترنت. ويمكن أن تشمل الموضوعات المسائل المرتبطة بإدارة قطاع التنمية الريفية الذي يستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لدى الصندوق، ربط الادخار الريفي ومجموعات الائتمان بالقطاع المصرفي الرسمي، وحيازة الأراضي لفقراء الريف، ودور المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الحرجية، وتحسين سبل المعيشة والتنمية الزراعية في مناطق المرتفعات.

دال – التكاليف والتمويل

37 - قدرت تكاليف البرنامج الكلية بنحو 28.3 مليون دولار أمريكي، بما يشمل مخصصات الطوارئ والرسوم والضرائب. وأكبر المكونات هو مكون البنية الأساسية الريفية، الذي يعادل 59% من التكاليف الأساسية، في حين يمثل معا تمكين المجتمعات المحلية وتنمية المشروعات التجارية الزراعية وغير الزراعية 25% من التكاليف الأساسية. ويعادل مكون إدارة البرنامج وتحليل السياسات 16% من التكاليف الأساسية.

38 - يتألف التمويل في الصندوق من قرض بمبلغ 21.08 مليون دولار أمريكي لتمويل 74% من تكاليف البرنامج، ومنحة قدرها 000 500 دولار أمريكي لدعم تحليل السياسات، بما يعادل 2% من تكاليف البرنامج. وستمول الحكومة المركزية، وحكومة محافظة سولاويزي الوسطى وحكومات المقاطعات الخمس الرصيد المتبقي من التكاليف. أما مساهمة المستفيدين فلم تدرج في خطة التمويل إلا أن المستفيدين سيساهمون في الآتي: (أ) تشييد شبكات المياه ومنشآت الري وطرق إنتاج المزارع، في شكل عمالة ومواد محلية؛ (ب) تكاليف تشغيل وصيانة شبكات المياه ومنشآت الري وطرق إنتاج المزارع.

39 - سيكون موعد انتهاء البرنامج المقترح هو ست سنوات من تاريخ نفاذ مفعول القرض، كما أن الموعد المقترح لقفل القرض هو ستة أشهر بعد تاريخ انتهاء البرنامج.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – تمكين المجتمعات المحلية	2 638.8	-	2 638.8	-	10
باء – تنمية المشروعات التجارية الزراعية وغير الزراعية	3 799.2	209.8	4 009.0	5	15
جيم – البنية الأساسية الريفية	12 976.4	3 244.1	16 220.6	20	59
دال – إدارة البرنامج وتحليل السياسات					
الإدارة والإشراف	3 715.3	198.3	3 913.6	5	14
تحليل السياسات	623.7	10.6	634.3	2	2
المجموع الفرعي	**4 339.0**	**208.9**	**4 547.9**	**5**	**17**
مجموع التكاليف الأساسية	**23 753.4**	**3 662.8**	**27 416.2**	**13**	**100**
الطوارئ المادية	102.7	6.4	109.1	6	-
الطوارئ السعرية	775.1	28.5	803.6	4	3
مجموع تكاليف البرنامج	**24 631.2**	**3 697.7**	**28 328.9**	**13**	**103**

أ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	قرض الصندوق		منحة الصندوق		الحكومة المركزية		حكومة سولاويزي الوسطى		حكومات المقاطعات		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف – تمكين المجتمعات المحلية	2 918.2	100.0	-	-	-	-	-	-	-	-	2 918.2	10.3	-	2 918.2	-
باء – تنمية المشروعات التجارية الزراعية وغير الزراعية	2 359.8	54.7	-	-	1 956.2	45.3	-	-	-	-	4 316.0	15.2	228.6	3 876.8	210.5
جيم – البنية الأساسية الريفية	14 598.5	90.0	-	-	0.0	-	-	-	1 622.1	10.0	16 2206	57.3	3 244.1	11 354.4	1 622.1
دال – إدارة البرنامج وتحليل السياسات	1 171.0	27.7	-	-	871.9	20.6	524.8	12.4	1 656.6	39.2	4 224.4	14.9	212.8	3 746.7	264.9
الإدارة والإشراف	34.3	5.3	499.5	76.9	116.0	17.8	-	-	-	-	649.8	2.3	12.1	626.3	11.4
تحليل السياسات															
المجموع الفرعي	**1 205.4**	**24.7**	**499.5**	**10.2**	**987.9**	**20.3**	**524.8**	**10.8**	**1 656.6**	**34.0**	**4 874.2**	**17.2**	**225.0**	**4 373.0**	**276.3**
مجموع الصرف	**21 081.8**	**74.4**	**499.5**	**1.8**	**2 944.1**	**10.4**	**524.8**	**1.9**	**3 278.7**	**11.6**	**28 328.9**	**100.0**	**3 697.7**	**22 522.3**	**2 108.9**

أ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

40 - سيتم توريد جميع سلع البرنامج وخدماته وفقا للمبادئ التوجيهية للتوريدات في الصندوق. وتتضمن شروط المصروفات: (أ) موافقة الصندوق على خطة التوريد للأشهر الثمانية عشرة الأولى من فترة تنفيذ البرنامج قبل السحب الأول من حساب القرض؛ (ب) موافقة الصندوق والمؤسسة المتعاونة على دليل تنفيذ البرنامج قبل السحب الأول من حساب القرض لتمويل الصندوق المتجدد وصندوق استثمار البنية الأساسية الريفية.

41 - ستحول الأموال من قرض الصندوق إلى حساب خاص يحتفظ به بدولارات الولايات المتحدة في مصرف مقبول للصندوق، وتقوم بتشغيله وزارة المالية من خلال تخصيص مرخص به بما يصل إلى 2.2 مليون دولار أمريكي. وستحول منحة الصندوق إلى حساب منحة مصرفي يحتفظ به بدولارات الولايات المتحدة في مصرف مقبول للصندوق وتقوم بتشغيله وزارة المالية لتغطية مصروفات تحليل السياسات الذي تجريه وزارة الزراعة. وبناء على طلب هذه الوزارة الأخيرة، سينجز الصندوق وديعة أولية بما يصل إلى 000 100 دولار أمريكي إلى حساب منحة مصرفي لأغراض المصروفات المستوفية للشروط. وستتيح وزارة المالية حصيلة القروض والمنحة لوزارة الزراعة ولحكومة محافظة سولاويزي الوسطى ولمقاطعات البرنامج وفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية وإجراءاتها الوطنية السارية للتعاون الإنمائي لإنجاز البرنامج.

42 - ستعد وحدة المساندة الوطنية التابعة لوزارة الزراعة كشوفا مالية سنوية موحدة للبرنامج وترفعها إلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة. وبموافقة مسبقة من الصندوق، سيقوم مراجعو حسابات مستقلون يختارهم المقترض بمراجعة السجلات والحسابات طبقا للاجراءت والمعايير التي تنص عليها المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن مراجعة المشروعات. وستقوم بعثات الإشراف بالتحقق من ما أحرز من تقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في رسالة المراجع إلى الإدارة، ورفع تقرير عن ذلك.

43 - وسيعد مكتب المساندة الوطني تقارير موحدة بالإنجليزية عن سير العمل في البرنامج ويرفعها إلى الصندوق على أساس شبه سنوي.

واو – التنظيم والإدارة

44 - سيتبع تنفيذ البرنامج النظام والإجراءات الحكومية بشأن التخطيط والتمويل والتنفيذ الإنمائي اللامركزي. وسيعمل البرنامج في إطار الهياكل المؤسسية القائمة ويعززها. وستعد وزارة الزراعة، خلال 90 يوما بعد الإنفاذ، دليل تنفيذ البرنامج الذي سيحدد نظام الإدارة المالية للبرنامج، وإجراءات التخطيط والميزنة، وصرف وتسديد القرض والمنحة، والإفراج عن الأموال، وتشغيل الحساب الخاص وحسابات البرنامج وتوريداته.

45 - ستقوم وزارة الزراعة باستضافة مكتب المساندة الوطني؛ وستستضيف وكالة التخطيط في المحافظة مكتب التيسير للمحافظة؛ وتستضيف مكاتب الزراعة في المقاطعات وحدات إدارة المقاطعات. وستكون هناك لجنة توجيه وطنية واحدة لجميع البرامج التي يساعدها الصندوق والتي تكون الوزارة مسؤولة عنها؛ وسيكون إنشاء اللجنة بمرسوم وزاري وستضم ممثلين من جميع الوزارات المعنية بالأنشطة الإنمائية الزراعية والريفية. وستوفر اللجنة: (أ) توجيه

السياسات لتنفيذ البرنامج؛ (ب) التنسيق بين الوزارات؛ (ج) تغذية المعلومات الراجعة عن نتائج عمل تحليل السياسات في الإطار الحكومي الملائم لصنع السياسات.

46 - ويستلزم تنفيذ البرنامج أن تقوم منظمات المجتمع المدني و/أو مقدمو الخدمات بتنفيذ مكون تمكين المجتمعات المحلية. وبالنسبة للمكونات الأخرى سيكون جميع موظفي البرنامج من العاملين بالدولة ويتم اختيارهم وفق عملية شفافة وبالمؤهلات والخبرات التي تتفق مع صلاحياتهم.

زاي – المبررات الاقتصادية

47 - يندرج الأثر المباشر للبرنامج في ثلاثة مجالات رئيسية: (أ) تبني المزارعين لمشروعات محصولية وحيوانية جديدة أو معدلة، أو توليفات من المحاصيل والحيوانات؛ (ب) بدء القرويين لمشروعات غير زراعية و/أو التوسع فيها؛ (ج) مستخدمو مرافق البنية الأساسية.

48 - إضافة إلى ذلك، ستنبثق عن أنشطة البرنامج للتمكين وبناء القدرات، منافع كبرى. وسيكون الفقراء من الرجال والنساء والمنظمات المرتكزة إلى القرى والإدارات القروية في مركز أفضل لإدارة تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك إدارة التخطيط والتمويل والتنفيذ، ولتشغيل وإدارة استثمارات البنية الأساسية المكتملة. كما أن الدرجات الكبيرة من الشفافية والمساءلة في أوساط العاملين المنتخبين والمعينين ستكون منافع إضافية. وسترتبط القرى برابطة وظيفية بالمقاطعات ومكاتب الزراعة في المقاطعات، وسيتسنى لها الوصول إلى مقدمي الخدمات الآخرين من القطاعين العام والخاص. وسيكون للبرنامج أثر إيجابي على تغذية النساء والأسر وأمنها الغذائي، مع تعزيز دور المرأة بوصفها عاملا للتغيير في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

49 - وستحدد جميع أنشطة البرنامج بصورة واضحة، بالإضافة إلى استراتيجيات خروج قبل البدء. ولن يصبح المشاركون من الأفراد والمؤسسات معتمدين على مساندة مؤقتة، وإنما يحافظون على تركيزهم على تحقيق أهدافهم. علاوة على ذلك، فإن إشراك كيانات القطاع الخاص في تخطيط الأنشطة، ستبدأ منذ مستهل البرنامج، مع استراتيجية واضحة للكيانات الخاصة التي تتولى أية أنشطة ضرورية طويلة الأجل.

حاء – تقدير المخاطر والإدارة

50 - ضُمن تصميم البرنامج تدابير ترمي إلى تخفيف المخاطر المحتملة المرتبطة بالبرنامج المقترح. فهناك مخاطر تقنية كبرى. والنهج المقترحة لإدارة الموارد الزراعية والطبيعية، بما فيها تلك المتعلقة بالمحاصيل والثروة الحيوانية، استخدمت بنجاح في أماكن أخرى من سولاويزي. والمخاطر الرئيسية هي مخاطر مؤسسية. ويتعلق الخطر الأول بالافتقار إلى القدرات التي تنجز التنمية التشاركية في المقاطعات؛ وسيعالج ذلك من خلال استخدام منظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات المتمرسين والقادرين على القيام بهذه الأنشطة. وحرصا على أن يكون موظفي منظمات المجتمع المدني و/أو مقدمي الخدمات الذين يتم تعيينهم يتمتعون بالمهارات والحافز المناسب، سيتضمن تصميم البرنامج قدرا كبيرا من التدريب ورصد الموظفين المعينين وعددا وافيا من المشرفين لتلافي المخاطر.

51 - والخطر الثاني هو أنه سيتعذر على موظفي الإرشاد تقديم خدمات الإرشاد الزراعي للأسر الفقيرة تلبية لطلباتهم. ولمواجهة هذا الخطر سيوفر البرنامج دعما فنيا وإداريا ملموسا لموظفي الإرشاد الزراعي. وسيكون نهج البرنامج متسقا مع تطوير نظام الإرشاد الزراعي القطري الذي تعمل الحكومة حاليا على إقامته بمساعدة مقررة من البنك الدولي. وسيتسنى للقرويين، بنهاية البرنامج، معرفة الجهة التي يتوجهون إليها للحصول على الخدمات الفنية وفي مجال الأعمال التجارية من القطاعين العام والخاص وسبل الحصول على هذه الخدمات.

52 - وخطر ثالث هو ضآلة الوقت المتاح لبناء المرجعية والمسؤولية على جميع مستويات المجتمع المحلي. وستكون معالجة هذه الأوضاع بالقيام بأنشطة بناء القدرات قبل أنشطة الإرشاد الفنية.

53 - وخطر أخير هو تشغيل وصيانة مرافق البنية الأساسية من قبل الوكالات والمجتمعات المحلية التي قد ينقصها التمويل أو أن تمويلها غير كاف. ويعالج هذا الخطر بدعم إبرام اتفاقات بين المجتمعات المحلية ووكالات الحكومة المحلية، توضح بالتفصيل مسؤوليات كل منهما فيما يتصل بالوظائف وتعبئة الموارد.

طاء – الأثر البيئي

54 - توصي مذكرة الفحص والنطاق بتصنيف البرنامج من الفئة باء. ومن المنتظر أن يكون للبرنامج أثر إيجابي على البيئة نتيجة تدخلات البرنامج، مثل تبني أنشطة إدارة الموارد الطبيعية المستدامة المرتكزة إلى المجتمع المحلي، وإحياء الأراضي المتدهورة وصون التربة والفحص البيئي قبل اختيار مشروع للبنية الأساسية، وتدريب المجتمعات المحلية وموظفي الوكالات الفنية على رصد المؤشرات المتعلقة بالبيئة وأساليب الصون.

ياء – السمات الابتكارية

55 - يركز البرنامج على تكرار تطبيق الخبرات الناجحة من مشروعات سابقة للصندوق في إندونيسيا، ويأخذ في الحسبان توصيات تقييم البرنامج القطري فيما يتعلق بزيادة الاستثمار في الزراعة والأنشطة المولدة للدخل. ويتضمن تصميم البرنامج ابتكارين للصندوق في إندونيسيا. أولا، سيكون أول برنامج للصندوق يعمل مع حكومات المقاطعات بوصفها وكالات منفذة. ثانيا، ستضطلع وزارة الزراعة، وللمرة الأولى، بدور تنسيقي وتيسيري بدلا عن دور التنفيذ المباشر. علاوة على ذلك، يتضمن تصميم البرنامج آلية تتيح تغذية المعلومات المرتدة للخبرات المكتسبة من تنفيذ برامج ومن مشروعات أخرى، من خلال المكون الفرعي لتحليل السياسات، في تطوير السياسات والحوار بشأنها.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

56 - ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية إندونيسيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم المساعدة المالية المقترحة إلى الدولة المتلقية. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

57 - وجمهورية إندونيسيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

58 - وإني مقتنع بأن المساعدة المالية المقترحة تتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

59 - أوصي بأن يؤكد المجلس التنفيذي موافقته على المساعدة المالية للبرنامج المعدل بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إندونيسيا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها أربعة عشر مليوناً وثلاثمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 300 14 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد غايته 1 سبتمبر/أيلول 2044 أو قبل ذلك، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، بشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذا التقرير المعدل لرئيس الصندوق وتوصيته.

قرر كذلك: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إندونيسيا منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثمائة وأربعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 340 وحدة حقوق سحب خاصة)، بشروط وأوضاع تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذا التقرير المعدل لرئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات التمويل في 6 سبتمبر/أيلول 2006)

1 – طلبت حكومة جمهورية إندونيسيا (الحكومة) قرضاً ومنحة بغرض تمويل برنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية في سولاويزي الوسطى.

2 – **إتاحة حصيلة القرض والمنحة.** سوف تتيح الحكومة حصيلة القرض والمنحة لكل طرف في البرنامج وفقاً لخطة العمل والميزانية السنوية وممارساتها الوطنية المعتادة في المساعدة الإنمائية لتنفيذ البرنامج .

3 – **إتاحة الموارد الإضافية**

(أ) بالإضافة إلى حصيلة القرض، ستتيح الحكومة لكل طرف في البرنامج، فور الحاجة، كل الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى التي قد يتطلبها تنفيذ البرنامج من آن إلى آخر وفقاً لاتفاقية التمويل.

(ب) دون تحديدٍ لعمومية الفقرة (أ) أعلاه، تتيح الحكومة لأطراف البرنامج خلال فترة تنفيذ البرنامج أموالاً نظيرة بالعملة المحلية بما يعادل تقريبا 000 377 6 دولار أمريكي من مواردها الخاصة (بما في ذلك موارد من محافظات ومقاطعات البرنامج) وفقاً لإجراءاتها الوطنية المعتادة في المساعدة الإنمائية لتمويل جزء من تكاليف البنية الأساسية الريفية، ومرتبات الموظفين، والعمليات المكتبية، وتشغيل المركبات وصيانتها. ولهذا الغرض، فإن الحكومة (i) سترصد مخصصات في الميزانية لتغطية كل سنة مالية بما يعادل المساهمات النظيرة التي تتطلبها خطة العمل والميزانية السنوية لسنة البرنامج المعنية، وإتاحة تلك المخصصات لكل طرف في البرنامج مسبقا كل ثلاثة أشهر؛ (ii) ستعفي من الضرائب استيراد وشراء وتوريد جميع السلع والأشغال المدنية والخدمات الممولة من القرض والمنحة.

4 – **تحويل موارد البرنامج.** ستقوم الحكومة، من خلال وزارة المالية، بتحويل الأموال والموارد الأخرى المتاحة التي تتطلبها برامج العمل والميزانيات السنوية إلى كل طرف في البرنامج لتنفيذ أنشطة البرنامج وفقاً لاتفاقية التمويل، والإجراءات الوطنية المعمول بها في الميزنة وتحويل الأموال، واتفاقيات المنح الفرعية، والوثائق الأخرى المتعلقة بالقرض والمنحة.

5 – **اتفاقيات المنح الفرعية.** ستبرم الحكومة اتفاقية منحة فرعية مع كل حكومة من حكومات المقاطعات في منطقة البرنامج التي ستنص، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

الملحق

(أ) تعلن حكومات المقاطعات التزامها بأهداف المشروع ومقاصده وتتعهد – للنهوض بهذه الأهداف والمقاصد – بتنفيذ أنشطة البرنامج؛

(ب) تشكل أحكام اتفاقية التمويل جزءاً لا يتجزأ من اتفاقيات المنح الفرعية؛

(ج) تحدد الشروط والأحكام التفصيلية لتحويل حصيلة القرض والمنحة إلى حكومات المقاطعات وفقا للقوانين والأنظمة الوطنية؛

(د) تحول الحكومة الأموال والموارد الأخرى المتاحة إلى حكومات المقاطعات بالشروط والأحكام المتفق عليها مع تلك الحكومات ووفقا للقوانين والأنظمة الوطنية؛

(هـ) تحتفظ كل من وحدة المساندة الوطنية، ومكتب التعاون الدولي التابع لوزارة الزراعة، ووحدة التيسير في المحافظة، وكل وحدة من وحدات إدارة المقاطعات بدفتر أستاذ منفصل في حسابات الخزانة الخاصة بها، كل في مصرفها الخاص بها لتلقي حصيلة القرض والمنحة؛

(و) يدرج وصف للإجراءات التفصيلية المتبعة في إدارة تدفق الأموال وحصيلة المنحة من الحساب الخاص إلى كل من حكومات المقاطعات في منطقة البرنامج؛

(ز) تقدم حكومات المقاطعات مساهماتها في شكل أموال نظيرة.

6 – **التعليق.** يجوز للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض وحساب المنحة في حالة وقوع أي من الأحداث التالية، شريطة أن يعلق الصندوق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض وحساب المنحة في حالة عدم الانتهاء من وضع تقرير مراجعة الحسابات بالشكل الذي يرتضيه الصندوق في غضون 12 شهرا من انتهاء فترة الإبلاغ المالي:

(أ) إذا تم تعديل دليل تنفيذ البرنامج أو أي بند من بنوده، أو تغييره بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج؛

(ب) إذا تم تعديل خطة التوريد، أو أي بند من بنودها، أو تغييرها بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج؛

(ج) إذا تم تعديل اتفاقيات المنح الفرعية، أو أي بند من بنودها، أو تغييرها بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج؛

الملحق

(د) إذا أخطر الصندوق الحكومة بأنه علم بوجود ادعاءات قابلة للتصديق بوقوع ممارسات فساد أو تدليس متصلة بالبرنامج ولم تقم الحكومة بالتحقيق في الأمر تحقيقاً كاملاً وفورياً بصورة يقبلها الصندوق، أو إذا رأى الصندوق بعد ذلك، بالتشاور مع الحكومة، بناء على نتائج التحقيق المشار إليه آنفا وأي معلومات أخرى ذات صلة، أن هذه الممارسات قد وقعت ولم تتخذ الحكومة الإجراء الملائم وفي الوقت المناسب لمعالجة المسألة بصورة يقبلها الصندوق.

7 – في إطار الالتزام بالممارسات البيئية السليمة، تلتزم أطراف البرنامج بالممارسات السليمة لمقاومة الآفات في إطار البرنامج، وتحقيقاً لهذه الغاية، تضمن الحكومة ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أي مبيدات محظور استخدامها بموجب مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتعديلات التي تدخل عليه من حين إلى آخر، أو المبيدات المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف منظمة الصحة العالمية الموصى به لمبيدات الآفات بحسب خطورتها وتصنيف 1996–1997 والتعديلات التي تدخل عليه من حين إلى آخر.

8 – **اللامركزية.** ستتخذ الحكومة كافة التدابير اللازمة أو الملائمة لكفالة تنفيذ البرنامج من خلال نظام لا مركزي يتم من خلاله تولي المسؤوليات عن تنفيذ البرنامج وإدارته على مستوى القرى والمقاطعات، وتولي مسؤوليات الرصد على مستوى المحافظات، ومسؤوليات التنسيق على المستوى الوطني.

9 – **نظم المحاسبة والرقابة الداخلية.** ستكفل الحكومة احتفاظ كل من وحدة المساندة الوطنية، ومكتب التيسير في المحافظة، وكل وحدة من وحدات الإدارة في المقاطعات، بالسجلات والحسابات المالية الملائمة وفقا للنظم الحكومية. وسوف تتبع تلك الحسابات الممارسات المحاسبية المقبولة عموما، وسوف ترصد التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج وستحدد موارده وعملياته ونفقاته. وسوف تتضمن الحسابات جميع المعاملات المالية المتعلقة بالقرض والمنحة والتمويل الحكومي بحسب عناصر البرنامج وستصنف على حدة بحسب فئات النفقات القياسية خلال فترة تنفيذ البرنامج. وسيتم الاحتفاظ بالحسابات منفصلة عن أي حساب للميزانية العادية أو حسابات البرنامج الأخرى الممولة من الخارج.

10 – **تعيين وتدريب موظفي البرنامج الرئيسيين.** ستكفل الحكومة أن مدير البرنامج (الوطني) وميسر البرنامج (في المحافظة) ومدراء المقاطعات وجميع الموظفين الرئيسيين في البرنامج يتلقون تدريبا إداريا على النظم التنظيمية والمالية قبل تاريخ النفاذ.

11 – **توزيع وثائق التقدير.** ستكفل الحكومة ترجمة جميع وثائق تصميم البرنامج إلى لغة باهاسا الإندونيسية وتوزيعها على جميع أطراف البرنامج قبيل تاريخ النفاذ.

12 – **تشغيل البنية الأساسية الريفية وصيانتها.** ستكفل الحكومة اتخاذ الترتيبات الملائمة لتشغيل وصيانة الطرق، وإمدادات المياه، ومرافق الري الممولة من البرنامج بالاتفاق مع المجتمعات المحلية قبل البدء في إنشاء البنية الأساسية.

الملحق

13 – **الإعفاء من الضرائب.** ستعفي الحكومة من الضرائب استيراد وشراء وتوريد جميع السلع والأشغال المدنية والخدمات الممولة من القرض والمنحة. وسوف تخصم قيمة هذه الإعفاءات من التزام الحكومة بتوفير الأموال النظيرة للبرنامج.

14 – **نظام الرصد والتقييم.** سيشمل نظام الرصد والتقييم الذي سيضعه البرنامج ما يلي:

(أ) الرصد المنتظم للتقدم المادي والمالي الذي يحرزه البرنامج، بما في ذلك تقديم تقارير مرحلية شهرية وفصلية وسنوية على أساس البيانات التي تجمعها وحدات الإدارة في المقاطعات وتقوم بتجميعها وحدة التيسير في المحافظة ووحدة المساندة الوطنية؛

(ب) تحديد مؤشرات للأداء بالنسبة للمدخلات والمخرجات المادية والمالية والاتفاق عليها بين الوكالة الرئيسية للبرنامج والصندوق؛

(ج) إجراء عمليات تقييم سنوية على أساس المشاركة لتمكين الفئة المستهدفة من تقييم التقدم الذي يحرزه البرنامج وفقا لمعاييرها الخاصة؛

(د) إجراء مسح أساسي في غضون 180 يوما من تاريخ النفاذ، بما في ذلك وضع مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر؛

(هـ) إجراء مسح لأثر البرنامج في منتصف المدة قبل استعراض منتصف المدة، مع إجراء تحليل كامل للبيانات، بما فيها مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر؛

(و) إجراء مسح لأثر البرنامج بعد إنجازه قبل تاريخ إقفال القرض، مع إجراء تحليل كامل للبيانات، بما فيها مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر.

15 – **أماكن المكاتب.** ستكفل الحكومة قيام وزارة المالية وحكومة محافظة سولاويزي وكل حكومة من حكومات المقاطعات في منطقة البرنامج على التوالي بتوفير أماكن المكاتب لوحدة المساندة الوطنية، ووحدة التيسير في المحافظة ووحدات إدارة المقاطعات، وتمويل جميع تكاليف التشغيل الإضافية، بما في ذلك مرتبات الموظفين والمكاتب وتشغيل المركبات.

16 – **التركيز على التمايز بين الجنسين.** ستكفل الحكومة دمج اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع أنشطة البرنامج أثناء فترة تنفيذه.

17 – **الشروط المسبقة للسحب.** اعتباراً من تاريخ النفاذ، يجوز للحكومة طلب سحب مبلغ أولي في حدود 000 500 دولار أمريكي من حساب القرض ولكن يشترط ما يلي:

الملحق

(أ) عدم سحب أي مبالغ أخرى لتغطية نفقات البرنامج إلا بعد رفع خطة توريد للأشهر الـ 18 الأولى من تنفيذ البرنامج وموافقة الصندوق عليها؛

(ب) عدم سحب أي مبالغ لتغطية نفقات الفئة الأولى (الصندوق المتجدد) والفئة الثانية (صندوق استثمار البنية الأساسية في المجتمع المحلي) إلا بعد موافقة الصندوق على مسودة دليل تنفيذ البرنامج، وتسليم الصندوق نسخة معتمدة من اللجنة التوجيهية الوطنية، بالصورة التي يعتمدها موظف مختص من الوكالة الرئيسية للبرنامج ويشهد أنها صحيحة وكاملة.

18 – **الشروط المسبقة لنفاذ اتفاقية التمويل.** تدخل اتفاقية التمويل حيز النفاذ رهناً بتلبية الشروط المسبقة التالية:

(أ) أن تكون الوكالة الرئيسية للبرنامج، من خلال هيئة تنمية الموارد البشرية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة، قد قامت حسب الأصول بإنشاء وحدة المساندة الوطنية، وأن يتم، حسب الأصول، تعيين موظفيها، بمن فيهم مدير البرنامج الوطني؛

(ب) أن تكون أجهزة تخطيط التنمية الإقليمية والمكتب الحكومي للزراعة على مستوى المحافظة قد أنشأت، حسب الأصول، وحدة التيسير في المحافظة، وأن يتم حسب الأصول تعيين موظفيها، بمن فيهم ميسر البرنامج؛

(ج) أن يكون المكتب الحكومي للزراعة وجهاز تخطيط التنمية الإقليمية في كل مقاطعة في منطقة البرنامج قد أنشأ حسب الأصول وحدات إدارة المقاطعات، وأن يتم حسب الأصول تعيين موظفي كل وحدة من وحدات إدارة المقاطعات، بمن فيهم مدير المقاطعة؛

(د) أن تكون الحكومة قد قامت، حسب الأصول، بفتح الحساب الخاص والحساب المصرفي للمنحة؛

(هـ) أن يوافق الصندوق حسب الأصول على خطة العمل/الميزانية السنوية للسنة الأولى من البرنامج؛

(و) أن تؤكد الحكومة للصندوق أن الحكومات الوطنية وحكومات المحافظات والمقاطعات قد رصدت مخصصات كافية في ميزانياتها كأموال نظيرة لتمويل أنشطة البرنامج؛

(ز) أن تسلم للصندوق نسخة من اتفاقيات المنح الفرعية، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلين بها من جانب الحكومة قد تم التفويض بهما و/أو المصادقة عليهما حسب الأصول وفقا لجميع الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة، وأن يتم الوفاء بجميع الشروط المسبقة لنفاذها (فيما عدا نفاذ وثائق القرض والمنحة)؛

(ح) أن تكون اتفاقية التمويل قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلين بها من جانب الحكومة قد تم التفويض بهما و/أو المصادقة عليهما حسب الأصول وفقا لجميع الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛

(ط) أن تقدم الحكومة إلى الصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن وزير القانون وحقوق الإنسان أو مكتب الشؤون القانونية في وزارة المالية بالشكل الذي يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

INDONESIA

Land area (km² thousand) 2004 1/	1 812
Total population (million) 2004 1/	218
Population density (people per km²) 2004 1/	120
Local currency	Rupiah (IDR)

GNI per capita (USD) 2004 1/	1 140
GDP per capita growth (annual %) 2004 1/	3.7
Inflation, consumer prices (annual %) 2004 1/	6
Exchange rate: USD 1 =	IDR 9 280

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1998-2004 1/	1.3
Crude birth rate (per thousand people) 2004 1/	20
Crude death rate (per thousand people) 2004 1/	7
Infant mortality rate (per thousand live births) 2004 1/	30
Life expectancy at birth (years) 2004 1/	67
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2004 1/	105.13
Female labour force as % of total 2004 1/	38
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2004 1/	116 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2004 1/	10
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2004 3/	n/a
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2004 3/	26 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2004 1/	3 a/
Physicians (per thousand people) /	0 a/
Population using improved water sources (%) 2002 2/	78
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	52
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2004 1/	11
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2004 1/	1 460 a/
Food production index (1999-01=100) 2004 1/	117
Cereal yield (kg per ha) 2004 1/	4 275
Land Use	
Arable land as % of land area 2004 1/	12 a/
Forest area as % of total land area 2004 1/	n/a
Irrigated land as % of cropland 2004 1/	13 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2004 1/	257 641
GDP growth (annual %) 2/	
2003	4.9
2004	5.1
Sectoral distribution of GDP 2004 1/	
% agriculture	15
% industry	44
% manufacturing	28
% services	41
Consumption 2004 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	8
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	65
Gross domestic savings (as % of GDP)	27
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2004 1/	72 330
Merchandise imports 2004 1/	54 895
Balance of merchandise trade	17 435
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2004 1/	675
after official transfers 2004 1/	3 108
Foreign direct investment, net 2004 1/	1 023
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2004 1/	-1
Total expenditure (% of GDP) 2004 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2004 1/	140 649
Present value of debt (as % of GNI) 2004 1/	61
Total debt service (% of exports of goods and services) 2004 1/	22
Lending interest rate (%) 2004 1/	14
Deposit interest rate (%) 2004 1/	6

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD Rom 2006
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

PREVIOUS IFAD FINANCING IN INDONESIA

Project/Programme Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
Smallholder Cattle Development Project	IFAD	World Bank: IBRD	I	06 May 80	01 Oct 80	31 Mar 87	L - I - 35 - ID	SDR	20800000	99.33%
Sulawesi Paddy Land Development Project	IFAD	AsDB	HC	08 Sep 81	29 Sep 82	31 Dec 90	L - I - 74 - ID	SDR	30050000	79%
Seventeenth Irrigation (East Java Province) Project	World Bank: IBRD	World Bank: IBRD	I	31 Mar 82	15 Dec 82	31 Mar 89	L - I - 94 - ID	SDR	21800000	100%
Second Smallholder Cattle Development Project	IFAD	World Bank: IBRD	I	05 Sep 85	15 Apr 86	31 Mar 94	L - I - 171 - ID	SDR	11600000	81.46%
Income-Generating Project for Marginal Farmers and Landless	IFAD	UNOPS	I	03 Dec 87	18 Jun 88	30 Jun 98	L - I - 215 - ID	SDR	10600000	94.40%
East Java Rainfed Agriculture Project	IFAD	AsDB	I	19 Apr 90	09 Oct 90	31 Mar 99	G - I - 502 - ID	USD	22000	99.14%
East Java Rainfed Agriculture Project	IFAD	AsDB	I	19 Apr 90	09 Oct 90	31 Mar 99	L - I - 255 - ID	SDR	15400000	79.46%
South Sumatera Smallholder Tree Crops Development Project	IFAD	AsDB	I	14 Apr 92	29 Sep 92	15 Mar 99	L - I - 301 - ID	SDR	14450000	31%
Eastern Islands Smallholder Cashew Development Project	IFAD	UNOPS	I	19 Apr 94	29 Jul 94	30 Sep 02	L - I - 350 - ID	SDR	18450000	59%
Eastern Islands Smallholder Farming Systems and Livestock Development Project	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 95	22 Mar 96	31 Mar 04	G - I - 25 - ID	USD	100000	35%
Eastern Islands Smallholder Farming Systems and Livestock Development Project	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 95	22 Mar 96	31 Mar 04	L - I - 396 - ID	SDR	12050000	45%
P4K – Phase III	AsDB	AsDB	I	04 Dec 97	09 Jul 98	30 Sep 05	L - I - 458 - ID	SDR	18250000	69.07%
Post-Crisis Programme for Participatory Integrated Development in Rainfed Areas	IFAD	IFAD	HC	04 May 00	31 Jan 01	30 Sep 09	G - I - 99 - ID	USD	60000	99.37%
Post-Crisis Programme for Participatory Integrated Development in Rainfed Areas	IFAD	IFAD	HC	04 May 00	31 Jan 01	30 Sep 09	L - I - 539 - ID	SDR	17500000	41%
East Kalimantan Local Communities Empowerment Programme	IFAD	UNOPS	HC	11 Dec 02	02 Jun 03		G- I - 155 - ID	USD	100000	100%
East Kalimantan Local Communities Empowerment Programme	IFAD	UNOPS	HC	11 Dec 02	Not effective		G- I - 601- ID	SDR	15100000	Cancelled
East Kalimantan Local Communities Empowerment Programme	IFAD	UNOPS	HC	11 Dec 02	Not effective		G- I – E-47- ID	SDR	100000	Cancelled
Rural Empowerment and Agricultural Development Programme in Central Sulawesi	IFAD	UNOPS	HC	03 Dec 04	Not signed		G- I - 645- D	SDR	22650000	Not signed

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators[2]	Means of Verification	Assumptions
Goal			
Sustainable improvement in the livelihoods of the rural poor in 150 targeted villages in the five target districts.	• Income poverty indicators reduced by 50% in accordance with the CMDG1. • **Increase in the ownership of household assets**[3] (average value of the household asset index).* • **Reduction in child malnutrition** (averages for target communities).	• Household Income and Expenditure Surveys • Monitoring of the CMDGs • RIMS impact assessment surveys (baseline, MTR and PCR)	
Purpose/Objective			
Sustained growth of economic activities and improved natural resource management in the targeted villages in the five districts.	• **Target group households**[4] **with improved food security (months per year)**. • Target group households reporting new sources of income following the start of the programme. • Communities operating sustainable community-based natural resource management schemes and their length of operation. (Targets: number of households: 48 500 and 218 000 people).	• RIMS impact assessment surveys (baseline, MTR and PCR) • WFP Food Insecurity Atlas.	• Macro-economic and political stability. • Government continues to support decentralisation. • Province and District legislatures support Programme's approach and strategy.
Outputs			
1. Village institutions and activity groups functioning effectively.	• No. of village administrations with improved capacity for social and economic development and natural resource management. • **No. of activity groups operational by type**. • **No. of groups with women leaders**. • **No. of community programmes functional by type**. • **No. of women on management committees (group and community)**. (Targets: number of communities: 150, number of households: 48 500; and total number of groups: 1 070).	• Programme MIS and participatory impact monitoring. • Supervision reports.	• Village administrations accept participatory development approaches.
2. (a) Target group farmers adopt improved production and marketing systems.	• **No. of households reporting increased production from their plots**. • **No. of households adopting technology recommended by the Programme**. • **No. of functioning marketing, storage and/or processing groups/facilities**. • Performance of group revolving funds (% repaid). • No. of contracts between producers (groups) and marketing enterprises. (Targets: number of households: 48 500 and number of agricultural related groups expected: 620).	• Programme MIS and participatory impact monitoring. • Supervision reports.	• Market led and environmentally sustainable investment choices.

[2] Indicators in bold are the IFAD RIMS Indicators and those with an * are the "anchor" indicators.
[3] Household assets ownership index is under development.
[4] All household and enterprise data is to be disaggregated by the gender of the household head involved.

Narrative Summary	Verifiable Indicators[2]	Means of Verification	Assumptions
2. (b) Target communities adopt improved natural resource management systems.	• Area of hillsides under improved management systems. • **Area of forests under improved management**. (Targets: number of communities 150 and 15 000 hectares of hillsides).	• Programme MIS and participatory impact monitoring. • Supervision reports.	• Village administrations support community approaches to natural resources management.
2. (c) Target group households establish new off-farm enterprises and/or develop further existing ones.	• **No. of (new micro and small-scale) enterprises started since the baseline and operating after three years in the targeted villages**. • **No. of jobs created (men and women) by small and medium-scale enterprises**. • No. of contracts between producers (groups) and marketing enterprises. (Targets: start 300 and 210 operating after three years and employing: 1 000 people).	• Programme MIS and participatory impact monitoring. • Supervision reports.	• Market led and environmentally sustainable investment choices.
3. Improved infrastructure available in the target villages with the communities participating in their operation and maintenance.	• **No. of households served by wells**. • **No. of functioning infrastructure (programme constructed)**. • **No of farmers with secure access to water (irrigation)**. • Km of rural access and farm production roads being maintained. (Targets to be based on the village development plans and included in the district AWPBs).	• Programme MIS and participatory impact monitoring. • Supervision reports.	• Government budget disbursed on time. • Communities assume responsibility for O&M.
4. Increased capacity for policy analysis and pro-poor policy formulation for the rural sector and for mainstreaming gender within the sector.	• **No. of new or changed pro-poor legislation or regulations enforced**. • No. of policies and strategies introduced including elements of lessons learned from IFAD projects. • No. of polices and strategies introduced in support of gender mainstreaming.	• Programme MIS and participatory impact monitoring. • Supervision reports.	• the Ministry of Agriculture supports the need to develop capacity for policy analysis and formulation.
Inputs			

Category	**USD '000**	**Financier**	**USD million**
Revolving Funds	750	IFAD Loan	21.08
Infrastructure Funds	16 221	IFAD Grant	0.50
Training and Workshops	868	Government of Indonesia	2.94
Professional and Technical Services	4 341	Government of Central Sulawesi	0.52
Equipment and Materials	487	Districts	3.28
Vehicles	907		
Salaries	3 717	**Total**	**28.32**
Office Operating Costs	456	(difference due to rounding)	
Vehicle O&M Costs	582		
Total Costs	**28 329**		

- Financing Agreement.
- Appraisal Report.

APPENDIX IV

ORGANIGRAMME